## المطلب الثالث

## التشريعات لمنع إساءة استخدام المياه (هدر- تلوث - خلافه)

**أولاً: مظاهر إساءة استخدام المياه:**

تتسبب طرق الرى غير المناسبة، والمجارى المائية المكشوفة وغير المبطنة، وسوء استخدام المياه النقية، وسوء حالة الشبكات، وسوء حالة التجهيزات المنزلية في إهدار كمية هائلة من المياه، بالإضافة إلى سوء استهلاك المياه والإساءة إلى نهر النيل، الذى يتم تلويثه في مصر بمخلفات الصرف الصناعى وأيضا الصرف الزراعي المحملة بالمبيدات الحشرية والمخصبات الكيميائية وبمخلفات الصرف الصحى من كل المدن والقرى التي تقع عليه، وكذلك صرف السفن والفنادق العائمة حيث يجرى في نهر النيل حوالى (١٧٥) فندقاً عائماً، يستخدمها حوالى ١٢% من السياح ومعظم هذه الفنادق تلقى بفضلاتها وصرفها الصحى – بدون معالجة – في النيل إلا عندما ترسو في بعض المراسى القليلة المزودة بمحطات سحب[١].

كما تلقى فيه الحيوانات النافقة والقمامة ويضاف إلى ذلك الملوثات التي يحملها الهواء.

ويقدر الصرف الصناعى في مصر بحوالي (٥٤٩) مليون م٣ / السنة) تقريبا حسب تقدير عام ٢٠٠٠م. – ( وفى تقرير ورد عن معهد بحوث الأراضي والمياة والبيئة أنه في عام ٢٠١٠م بلغت كمية مياه الصرف الصحى في مصر ٢.٨ مليار م٣/سنويا و قد تصل إلى ٦.٢ مليار م٣/سنويا عام ٢٠١٧. وقد تبلغ مياه الصرف الصناعي ٧.٥ مليار م٣/سنويا عام ٢٠١٧).

يصرف في النيل وفروعه والترع دون أي معالجة حوالى (٣,٥ مليون م٣ / السنة) – كما يلقى من هذه المخلفات الصناعية حوالى (١١٨مليون م٣/ السنة) في المصارف وحوالى (٧٧مليون م٣ / السنة) في مجارى الصرف الصحى وتحمل هذه المخلفات الصناعية معادن ثقيلة ومواد كيماوية وزيوت.

كما يبلغ عدد المصارف التي تصب في النيل وفى فرعيه (٧٩) مصرفاً- تلقى حوالى (٣٥٠٠ مليون م٣/السنة) وهى مخلفات محملة بالمبيدات والمخصبات والصرف الآدمى[٢].

---

(١) عادل أبو زهرة، المياه وأهميتها وأهمية الحفاظ عليها، مجلة جمعية أصدقاء البيئة، الإسكندرية ٢٠٠٠م، ص١١.

(٢) انظر من ص٢٣ : ٢٥، محمد أبوزيد، الدور المصرى فى تنمية مصادر النيل والحفاظ عليها من المنبع، إصدار جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٠م.

وقد عرفت مصر قوانين المحافظة على البيئة منذ زمن بعيد إلا أنه في بداية السبعينيات، تزايدت القوانين الخاصة بحماية البيئة كنتيجة لنمو الوعى بأهمية الحفاظ على المياه من التلوث وخطورة مخلفات الإنسان المنزلية والصناعية الخطرة، ومن دخول مركبات كيماوية في أغذية الإنسان.

ويظهر ذلك ما ورد في قانون العقوبات، وقد صدر بشأن حماية البيئة والمسطحات المائية من التلوث ما يزيد عن (١٥) قانوناً[١].

**ثانياً: أوجه القصور في قوانين حماية الموارد المائية:**

على الرغم مما تقوم به الحكومة والوزارات المعنية من مهام تتعلق بإصدار وتطبيق القانون إلا أنه قد تمت كثير من المخالفات، فعلى سبيل المثال القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤م الخاص بحماية المجارى المائية ونهر النيل من التعديات، وكذلك القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م لحماية المجارى المائية ونهر النيل من التلوث، فقد تم تحرير (٢٨٠٥٥٥) مخالفة لقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤م منذ سريان القانون حتى شهر إبريل عام ١٩٩٩م، تم إزالة (١٧١٥٨٢) مخالفة أي بنسبة ٦١% .

وبالنسبة للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢م تم تحرير (٣٦٦٧١) مخالفة منذ بدأ سريان القانون حتى إبريل عام ١٩٩٩م وتم إزالة (٢٥٥٣٣) مخالفة بنسبة ٧٠%.

ويعيب قوانين حماية الموارد المائية عدة عوامل منها:

١- تضارب الاختصاصات بين الوزارات المعنية.

حيث تختص وزارة الزراعة بمشكلة استغلال مياه الرى والصرف الزراعي والمياه الجوفية، بينما تختص وزارة الصحة بنوعية هذه المصادر، وهى مصادر الرى والصرف والشرب، وتتابع الأثر الصحى على الإنسان، أما وزارة الصناعة فتتابع كيفية التخلص منها.

فلا يمكن أن يتصور الإنسان أن مشكله تلوث المياه يصدر بها قوانين وتشريعات صادرة من وزارة الصحة والإسكان والزراعة والصناعة، وكلٍ منها يتابع من وجهة نظره.

٢- عدم كفاية أساليب الترشيد والتوعية البيئية.

وقد أورد تقرير لجهاز شئون البيئة أسباب القصور في تطبيق قوانين ولوائح البيئة ومن أهم هذه الأسباب:

أ- نقص الوعى لدى الجماهير بأهمية حماية الموارد المائية والأرضية.

---

(١) انظر الملاحق – الملحق الأول .

ب-عدم كفاية التشريعات القانونية بمفردها: حيث إن التشريعات القانونية وحدها لم تؤتى ثمارها، ولم تتوقف الإساءة لشريان الحياة في مصر، كما أنها ليست رادعة بما يكفى لمنع الإساءة لمسطحات المياه بكل أنواعها، لذا فلابد من وجود وازع قوى من جهة الأفراد، ومن هنا تأتى أهمية دور وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودور العبادة وغيرها[1].

**ثالثاً: دور القانون والأخلاق في مجال حماية نهر النيل:**

في دراسة أُجريت بعنوان: اختلاف المعايير بين القانون والأخلاق في مجال حماية نهر النيل من التلوث. وأهم ما جاء بها فيما يخص التشريعات القانونية وأثرها على حماية المسطحات المائية من التلوث: أن التشريعات القانونية وحدها غير كافية لحماية نهر النيل، وأهم ما جاء في تلك الدراسة (إن نهر النيل يعد المصدر الرئيس والأساس للمياه في مصر – وهذا يستدعى التعاون بين الأفراد والجهات المسئولة لمنع تلوث نهر النيل، وعلى كل فرد أن يدرك أن تلوث مياه النيل يؤدى إلى تدهور البيئة كما يحول دون تنمية المجتمع).

لذلك فإن أخلاق الأفراد من العوامل المهمة لتوفير أقصى حماية لمياه النيل مع القوانين الموجودة.

وتوصى هذه الدراسة أنه من المهم تعديل وتحسين تصرفاتنا وأخلاقنا تجاه الطبيعة خصوصاً ونحن نستعمل المياه، سر الحياة، فالتشريعات القانونية وحدها غير كافية لحماية نهر النيل من التلوث ما لم تكن هذه التشريعات مصاحبة لشيئين مهمين:

- آلية جيدة لتطبيق وتنفيذ القانون بشرط أن يتضمن هذا القانون العقوبة الرادعة التي تمنع إحداث التلوث.
- أخلاق وآداب يتحلى بها أفراد المجتمع، حيث إن الأخلاق يمكنها أن تصل بالناس لأعلى درجة من المثالية في التعامل مع نهر النيل، وبإتباع هذه الآليات يستطيع الناس والكائنات الحية كلها أن تعيش معاً في مجتمع منظم ونظيف[2].

وجاء في الدراسة أنه وعلى الرغم من وجود العديد من المواد القانونية المتعلقة بحماية نهر النيل – إلا أننا نلاحظ وجود العديد من المخالفات التي سجلتها السلطات المسئولة، كل عام وعلى مدار العقد الماضى. وهذه المخالفات كان توزيعها

---

(١) المرجع السابق.

(2) D.R mervat S.A Sidhom & others (Differential criteria between law & ethics in the field of nile river protection from pollution) national water research center Egypt – April- 2008 look from p6:p11.

(انظر الملاحق فى نهاية البحث. الملحق السابع)

بشكلعشوائى غير متجانس، فمثلاً بعض السنوات كان التسجيل في اتجاه التناقص والبعض منها في إتجاه الزيادة.

وهذه الظاهرة تتطلب البحث عن الأسباب التي أدت إلى عدم الانتظام في تغيرات البيانات. وعلمياً يمكن القول بأن هذا يحدث كنتيجة للعديد من العراقيل القائمة التي تحول دون توفير الحماية الإيجابية لنهر النيل من التلوث، وتلك العوائق يمكن اختصارها في أن الحماية التي يوفرها التشريع لنهر النيل لم تحقق النتائج المطلوبة، كما أن تنفيذها لم يكن على المستوى المرغوب فيه، فالعقوبة المنصوص عليها تعد ضعيفة، مما يشجع المتعدين على النيل لارتكاب مخالفات، وبالتالي فهم يتقبلون العقوبة المقررة ببساطة.

ومن الأسباب الهامة التي تؤدى إلى زيادة المخالفات بدلاً من تقليلها أو اختفائها، هو غياب وعدم كفاية تفسير مصطلح (المخالفة) فهذه الكلمة يجب شرحها بطريقة قانونية، ولا يجب أن تتغير بتغير الشخص المسئول عن تسجيل تلك المخالفة، وأيضاً أخذ عينات بانتظام، ومراقبة المخالفات أولاً بأول حتى يوم توقيع العقوبات على مرتكبيها.

كل هذه النقاط أساسية ومهمة لتحقيق الحماية للمياه من التلوث ، ومع ذلك هناك عامل آخر مهم هو أننا يجب أن نضع في الاعتبار العمل جنباً إلى جنب مع القانون من أجل توفير الحماية الكافية والكاملة للنيل من التلوث، وهذا العامل هو (أخلاقيات مستخدمى المياه) حيث الأخلاق هي أساس القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعى بينالناس، وتهدف إلى التصرفات المثالية للأشخاص بأن تحثهم على الإتيان بالفعل الحسن والامتناع عن الأفعال المسيئة، كما تضبط سلوكهم تجاه أنفسهم وأيضاً تجاه البيئة المحيطة، والأخلاق هي محصلة للعادات والمعتقدات التي ألف الناس على فعلها في المجتمع، ويجد الناس أنفسهم مضطرون لفعلها اتباعاً للدين وللسلوك الأخلاقى الذى ينظم العلاقات الاجتماعية.

والفرق بين الأخلاق والقانون، وإن كان كل منهما يهدف لتنظيم وضبط المجتمع ، إلا أن الأخلاق أوسع في التطبيق عن القانون، حيث إن الأخلاق تتعلق بالتزام الفرد تجاه نفسه بما يسمى الأخلاق الفردية، كما أن الأخلاق ترتبط بالتزام الفرد تجاه المجتمع والطبيعة أيضاً وهو ما يسمى بالخلق الاجتماعى، لذلك ترتبط الأخلاق بضمير الإنسان وبالدين.

**أما قواعد القانون:** فهى تتعلق بواجب الشخص تجاه المجتمع ككل.

**ومن حيث الغرض والهدف:** تهدف الأخلاق لأن تصل بالشخص لأعلى درجة من المثالية، وهى تبدأ من الأفراد وتنتهى بالمجتمع لأن التصرف المثالى للشخص ينعكس على المجتمع بينما يهدف القانون إلى تحقيق التوازن في المجتمع.

**من حيث العقوبة:** إن عقوبة مخالفة قواعد الأخلاق هي عقوبة أدبية، وهى تأنيب الضمير، وعدم احترام الناس، كما أن الدافع لاتباع الأخلاق هو الخوف من العقاب الإلهى.

أما مخالفة قواعد القانون فهى تطبق مباشرة وبوضوح على نفس الشخص أو على ماله، كما أن السلطة العامة هي المسئولة عن تطبيق قواعد القانون.

كما تتفق الأخلاق مع القانون في أنهما يهدفان الوصول بالإنسان إلى المثالية وإلى التصرف الأفضل[1].

(١) المرجع السابق.